بقلق » فقد أستمر الاضراب حتى يوم ٧٢/١٢/١٣ حين انهى بناء على اقتراح سكرتير الهستدروت بعد اعلانه « ان الهستدروت مستعدة لبحث مطالب مستخدمي الصيانة طبقا للاسس التي سيتفق عليها الاطراف » .

واذا كانت خسائر اضراب مستخدمي الطيران المدني قد قدرت بعشرة ملايين ليرة ، فان اضرابا آخر ، هو اضراب مستخدمي هندسة البريد ، قد الحق اضرارا بالمعدات بلغت — كما ذكر يتسحاق رايزلر عضو لجنة العمال ، عبر اذاعة اسرائيل يوم ٧٢/١٢/٤ — بين ١٥ — ٢٠ مليون ليرة ، « اما الوقت المطلوب لاصلاح هذه المعدات فعدة اسابيع » .

وكان اضراب عمال هندسة البريد قد استمر خمسة ايام ، وانتهى صباح ٧٢/١٢/٤ ، ثم بدأ من جديد بعد نصف ساعة فقط من استئناف العمل . ( رصد اذاعة اسرائيل ٧٢/١٢/٤ ) . وقد سبق اعلان الاضراب الاول ، تقديم لجنة العمال يوم ٧٢/٤/١ لادارة وزارة الاتصالات قائمة من المطالب ، « حوت أكثر من خمسين مطلبا ، كان بينها : تقصير اسبوع العمل ليصبح من خمسة ايام ، تحويل فرع الهندسة الى شركة عامة للخدمات التلفونية، الاعفاء من دفع ضريبة الراديو والتلفزيون ، اعفاء المكالمات التلفونية ، تقليل ساعات العمل بسبب السن ، تعليم ثانوي مجاني لابناء المستخدمين ، تأسيس بنك اجازات لصرف مقابل ايام المرض ، وعلاوة بدل المخاطرة في المناطق » ( هآرتس ٧٢/١٢/١ ) .

وعندما لم تلب مطالب هؤلاء المستخدمين ، أعلنوا الاضراب الذي لم يوقفوه الا بعد اجتماعات ومفاوضات عديدة في مكاتب الهستدروت . لكن وزير المواصلات والاتصالات ، قال لمراسل الاذاعة الاسرائيلية بعد ساعات من الاتفاق على استئناف العمل « ان المستخدمين لم يحصلوا على شيء استثنائي وقد أصررنا خلال الليل ، وطلبنا ايضا من الهستدروت ، لكي لا تخلق اوهام بعد ذلك ، بأن تكون المفاوضات في نطاق الاتفاق القائم بين الحكومة والهستدروت ، وعدم تجاوز هذا الاتفاق . وكانت محاولات رمت الى عدم ذكر هذا الاتفاق ، ولكن رئيسة الحكومة وأنا أوضحنا للهستدروت باننا ملزمون بتوضيح الصورة على حقيقتها وكما هي بالفعل ، والصورة هي ان كل مفاوضات يجب ان تجري في نطاق الاتفاق الملزم بين الهستدروت والحكومة » ( رصد اذاعة اسرائيل ٧٢/١٢/٤ ). وفسر المستخدمون تصريح بيرس بانه « مضاد لما تم الاتفاق عليه خلال المقابلة مع الهستدروت ، وقرروا استئناف الاضراب ردا على هذا التصريح ، واعلنوا أنهم مصممون على عدم عودتهم الى اعمالهم الى ان « يسحب الوزير الاقوال التي ادلى بهـا » ( المصدر ذاته ) .

واستمر هذا الاضراب من صباح ١٢/٤ حتى الساعة الثامنة والنصف مساء ، حيث انتهى اثر « جلسة صاخبة لسكرتيري لجان العمال في هندسة البريد استمرت حوالي ثلاث ساعات . وفي حوالي الساعة الرابعة وصل الى مبنى هندسة البريد — مكان انعقاد الجلسة — ثلاثة من مندوبي اللجنة كانوا قد عادوا من اجتماع مع سكرتير عام الهستدروت يتسحاق بن اهرون ، وقد نقلوا اقواله ، ويتضح ان السكرتير العام وعدهم بأن الاتفاق الذي وقعوه فجر اليوم ما زال قائما ، وان اي تصريح آخر لا قيمة له » ( رصد اذاعة اسرائيل ٧٢/١٢/٥ ).

وبعد ظهر يوم ٧٢/١٢/٥ — اي بعد أقل من اربع وعشرين ساعة — على عودة مستخدمي هندسة البريد الى عملهم ثانية ، شل سبعون مستخدما في شعبة البحر ، العمل في ميناء النفط في عسقلان ، وذلك بعدم سماحهم ادخال او اخراج ناقلات النفط من الميناء ، لان مطالبهم المهنية لم تلب ، فاجتمع مجلس مصلحة الموانىء للبحث في هذا الموضوع وكذلك في الوضع الذي خلقه « نزاع العمل » الذي أعلنه عمال التشغيل في الموانىء الثلاثة ( حيفا وعسقلان وايلات ) ودراسة الخطوات التي يجب اتخاذها في حال اصرار عمال ميناء عسقلان على عدم العودة الى العمل ( هآرتس ٧٢/١٢/٧ ) . ورغم ان الهستدروت بلسان سكرتيرها ، قد أعلنت معارضتها لـ « نزاع العمل » الذي أعلن في الموانىء الا انها مع هذا كانت تؤيد عمليا موقف مستخدمي التشغيل في المفاوضات لتجديد اتفاق العمل في الموانىء . وكان هؤلاء المستخدمون قد طالبوا اثناء المفاوضات التي سبقت اعلانهم « نزاع العمل » ببحث كل واحد من مطالبهم الـ ٨٦ التي كانوا قد قدموها من قبل الى مصلحة الموانىء ، وتلخصت هذه المطالب برفع الاجور عدة مئات في المئة ، فرفضت المصلحة هذه المطالب ، وعرضت في المقابل وضع حدود ونطاق شامل لرفع